شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

مشروع قانون في برلمان الإقليم.. لا حاجة له

كلّ الحق مع منظمة "هيومن رايتس ووتش" في اعتراضها على مشروع قانون "حماية المقدسات" المقدّم إلى برلمان إقليم كردستان، وفي حثها هذا البرلمان على الاعتراض على مشروع القانون وردّه إلى حكومة الإقليم التي اقترحته.

المنظمة الدولية المعنية بحقوقٍ الإنسان انطلقت في موقفها من أن مشروع القانون يضع قيوداً تمسّ حرية التعبير المكفولة في دستور الإقليم وفي الدستور الاتحادي. ويطلب مشروع القانون الحكم بالسجن عشر سنوات وإغلاق وسائل النشر وفرض عقوبات مالية كبيرة عن أفعال "الإساءة إلى الأديان".

وقالت المنظمة في بيان لها يوم الجمعة إن مشروع القانون الذي يُجرّم ((سب الذات الإلهية والتهكم عليها)) و ((سب وإهانة وتصوير الأنبياء بشكل غير لائق))، لا يحتوي على ((أي معايير للتفريق بين التعبير المسموح به والتعبير الذي فيه إساءة أو استهزاء أو اعتداء على الموضوعات الدينية)).

إن كتابة قوانين بصياغات فضفاضة كالتي كتب بها مشروع القانون هذا يمكن أن يكون ذريعة ومرتكزاً للتعسف في حق الأفكار ولقمع حرية التعبير، فسيكون في وسع رجل شرطة جاهل أو رجل دين نصف أمي أو محام أو قاض متعصب أن يرمي الآخرين بالتهمة الجاهزة "الإساءة إلى المقدسات".

من الواجب أن يصف القانون وصفاً دقيقاً لا يحتمل التأويل وأنٍ يحدد تحديداً تاماً لا يحتمل اللبس الفعل المستهدف بالعقوبة منعاً لأي تعسف في تطبيق القانون، وهذه في الواقع مهمة صعبة للغاية، فإذا كان القرآن على سبيل المثال "حمّال أوجه" كما قال الإمام علي بن أبي طالب فكيف لا يكون القانون الذي يشرّعه برلمان إقليم كردستان أو البرلمان الاتحادي كذلك؟

ثمة وجه آخر لهذه القضية، فمن يتعرض للأديان وسائر المقدسات بالإساءة والتحقير سفيه من دون أدنى شك. حتى غير المؤمنين لا يبيحون لأنفسهم ولا لغيرهم سبّ الأديان ورموزها والسخرية منها، فالدين عقيدة واللادينّ عقيدة هو الآخر، وأصحاب العقائد الحقيقيون لا يقبلون بالطعن في العقائد لأن الأمر سيطالهم هم أيضا. أصحاب العقائد يدركون انه لكي يتحقق لهم احترام عقائدهم لا بد أن يحترموا عقائد غيرهم.

إن وضع قوانين لمعاقبة السفهاء، وهم أقلية ضئيلة، يمكن أن ينقلب إلى ضده، فيرفع من شأنهم ويجعلهم مشهورين بعدما كانوا مغمورين، وهناك أمثلة كثيرة.

رسام الكاريكاتير الدنماركي كورت فيسترجارد على سبيل المثال، يُعتبر سفيهاً من وجهة نظر الكثيرين بسبب ما تضمنته رسومه من إساءة للدين الإسلامي والنبي محمد. لكن الضجّة التي أثيرت ضده في العالمين العربي والإسلامي رفعت من شأنه في بلده وبلدان أخرى كثيرة، حتى انه نال الجوائز وحاز على التكريم. ومن المؤكد انه من دون الفتوى والضجة ما كان سيُعرف بمثل هذا النطاق الواسع.

ثمة أكثر من أسلوب ووسيلة لمعالجة السفاهة لدى الأفراد، عبر المدرسة والمجتمع ووسائل الإعلام. أما القوانين، كمشروع القانون المقدّم إلى برلمان إقليم كردستان، فمن المرجح أن تكون لها آثار سلبية جانبية (تقييد حرية التعبير والاعتقاد) من دون أن تحقق هدفها. كما أنها تنزل بالمقدسات إلى مستوى متدن لا يليق بها.

وسط تهديدات وضغوط يتعرض لها الصحفيون

أوامر بإيقاف عمل 44 وسيلة إعلام محلية وأجنبية

□ صباح الخالدي / بغداد

صدرت أوامر إلى الجهات الأمنية لإيقاف وملاحقة ومنع عدد من المؤسسات الإعلامية في العراق. فقد كشفت وثيقة رسمية حصل عليها مرصد الحريات الصحفية، إن قوات الأمن تلقت أوامر بوقف عمل 44 وسيلة إعلام بينها محطات تلفزة وإذاعات بارزة محلياً، وأخرى معروفة على نطاق دولي.

وذكر محللون سياسيون وإعلاميون أن ذلك يأتي في وقت يتصاعد الجدل بين رئيس الحكومة نوري المالكي وأحد ابرز معارضيه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، حول تهديدات وضغوط يتعرض لها الصحفيون وسط أقوى أزمة سياسية تمر بالبلاد.

وقال مدير مرصد الحريات الصحفية زياد العجيلي في تصريح (للمدى) إن وثيقة رسمية حصل عليها المرصد كشفت أن قوات الأمن تلقت أوامر بوقف عمل ٤٤ وسيلة إعلام بينها محطات تلفزة وإذاعات بارزة محليا مثل قناتي البغدادية والشرقية، وأخرى معروفة على نطاق دولي مثل البي بي سي وراديو مونت كارلو وراديو سوا وإذاعة صوت أميركا.

وأكد العجيلي أن "الوثيقة التي حصل عليها المرصد صادرة عن هيئة الاتصالات والإعلام وموقعة من قبل مديرها بالوكالة صفاء الدين ربيع الذي قام بتوجيهها إلى وزارة الداخلية توصيها بمنع تلك المؤسسات الإعلامية العراقية والأجنبية من العمل في مناطق متفرقة من البلاد بما فيها إقليم كردستان"

وأشار إلى أن الوثيقة تضمنت أيضا أوامر بمنع عمل مصوري ومراسلي فضائية الديار والبابلية وإذاعة نوا وإذاعة المربد ووسائل إعلام أخرى مختلفة. وتقول الوثيقة التي وافق على تنفيذها وكيل وزارة الداخلية عدنان الأسدي طالباً من قسم العلاقات والإعلام في الوزارة اتخاذ اللازم، وأمر بعدم التعاون الإعلامي معها وتوجيه الشرطة بعدم السماح لهذه القنوات وضرورة إشعار تلك القنوات بمراجعة هيئة الإعلام والاتصالات "ووفقاً للوثيقة فإن قنوات ووسائل إعلام أخرى قالت عنها الهيئة إنها غير مرخصة وطلبت من الداخلية العراقية اتخاذ الاجراءات القانونية تجاهها.

واختتم مدير المرصد الصحفي تصريحه بالقول إن "مرصد الحريات الصحفية يدعو هيئة الاتصالات للاحتكام إلى القضاء العراقي بدلا من الاعتماد على لوائحها الخاصة التي تتعارض مع مواد الدستور العراقي التي ضمنت حرية الصحافة، ويدعوها إلى اعتماد قانون جديد ينظم علاقتها مع وسائل الإعلام بدلاً من القانون الذي سنه لها الحاكم المدني بول بريمر، ويدعو مرصد الحريات الصحفية رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي إلى إيقاف تلك الأوامر كونه من عيّن مسؤولي هيئة الاتصالات والإعلام بالوكالة .

وعلى الصعيد نفسه أكد مدير الأخبار في فضائية (الديار) علي العنبكي تعليقا على قرار المنع أن هيئة الاتصالات عليها أن تكون مساعدة وليست معرقلة للعمل الإعلامي في العراق وسط هذا الانفتاح والتوسع في عدد الفضائيات والصحف ووسائل الإعلام المختلفة وأن لا تكون جهة رقابية على ما تبث الفضائيات.

و طالب العنبكي بضرورة إصدار قانون جديد لهيئة الاتصالات والإعلام بدلا من ذلك الذي شرع في زمن الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر والمعمول به حالياً، مشيرا إلى ضرورة أن ترتبط الهيئة بمجلس النواب وأن تسهم في فسح المجال أمام المؤسسات الإعلامية والصحفية للعمل بمساحات أرحب دون التضييق عليها والحد من نشاطاتها.

وذكر العديد من الصحفيين والإعلاميين أن هيئة الاتصالات والإعلام العراقية كانت قد بدأت في تطبيق لائحة جديدة صادرة قبيل الانتخابات النيابية السابقة بحجة إسكات المنافذ الإعلامية التي تشجع على العنف الطائفي.

وأضافوا أن قرارات سابقة لهيئة الاتصالات والإعلام أثارت حفيظة الصحفيين ووسائل الإعلام والمراقبين المحليين والدوليين، من خلال ممارسة أساليب ضغط خارج إطار الشرعية، وأنها بدلا من تنظيم خدمات البث، صارت تقوض جهود حرية التعبير وترمي في أفعالها وقراراتها إلى ترهيب الإعلاميين ووسائل الإعلام المختلفة، التي واجهت قرارات غلق وتهديد وفرض رسومات مالية غير مسبوقة، ما أدى إلى خشية متنامية من دور سياسي تقوم به الهيئة لحساب جهات حكومية وبعيدا عن نظم البث والقوانين المرعية في هذا الاتجاه.

يذكر أن الوثيقة التي عممتها وزارة الداخلية على قواتها المنتشرة في بغداد في ٨ أيار من هذا العام جاءت بعد ٥ أيام من الاحتفالات العالمية بحرية الصحافة، تفاوتت فيها المناطق التي يمنع فيها عمل المؤسسات الإعلامية المحلية والأجنبية، في حين أبلغت الهيئة وزارة الداخلية أنها علقت رخصة عمل كل من قناة البغدادية وقناة الديار وقناة البابلية وراديو المربد.

ولاحظ الخبراء الدوليون أن اللائحة المذكورة تعاني من عدة ثغرات أدت إلى التضييق على حريات المنافذ الإعلامية العراقية.

ومن جانبه ذكر الإعلامي سرمد الطائي أن اللائحة تبين أن القيود على المحتوى بدائية ومبهمة وفضفاضة ويسهل إساءة استخدامها. وطالب الطائي بفتح حوار عاجل بين الوسط الإعلامي العراقي وهيئة الإعلام والاتصالات لإعادة النظر جذريا في العلاقة الغامضة والفضفاضة بين الهيئة والمؤسسات الإعلامية الأهلية.

وتنص اللائحة أن على المؤسسات الإعلامية "الامتناع عن بث أي محتوى يحرض على العنف أو الطائفية"، وذلك دون توفير أدلة إرشادية واضحة على ما يشمله تعريف العنف والطائفية. كما تنص على أن جميع منافذ البث الإعلامي والصحفيين التماس التصريح من الهيئة قبل العمل في العراق، لكن لا توفر معلومات كافية عن المعايير التي تلجأ إليها الحكومة أثناء منح التصاريح.

وتمنح اللائحة الهيئة سلطة إغلاق أو تجميد أو تغريم أو مصادرة المعدات على المخالفات الصغيرة التي تُرتكب للمرة الأولى لشروط الترخيص بالعمل.

وفرضت هيئة الاتصالات، مبالغ مالية كبيرة العام الماضي على المؤسسات الإعلامية العاملة في البلاد ، كأجور لاستخدام الطيف الترددي، وتراوحت المبالغ المالية المفروضة في حدها الأعلى، بين مليار و ٦٠٠ مليون دينار عراقي أي ما يعادل المليون ونصف المليون دولار أمريكي، فيما كان المبلغ الأقل هو ١٨٠ ألف دولار أمريكي.

أثيل النجيفي: طلب إقالتي لإبقاء نينوى ضعيفة وبعيدة عن الاستثمارات النفطية

□ الموصل / نوزت شمدين

ذكر محافظ نينوى أثيل النجيفي، أن الرغبة في ابقاء نينوى ضعيفة وبعيدة عن الاستثمارات النفطية وراء مقترح تقدم به رئيس الوزراء نوري المالكي يوم الخميس الماضي الى مجلس النواب لطرح موضوع إقالتي على التصويت، فضلاً عن مشروع استجواب رئيس الوزراء وسحب الثقة عنه، والذي كانت نينوى إحدى ركائز المطالبة به .جاء هذا خلال مؤتمر صحفي عقده النجيفي في مبنى محافظة نينوى، وحضرته المدى يوم أمس ، وقال المحافظ : "إن رئيس مجلس الوزراء أرسل رسالة إلى رئيس مجلس النواب يقترح فيها عرض إقالة محافظ نينوى للتصويت على مجلس النواب عملا بأحكام المادة ثامنا /٢ من قانون مجالس المحافظات ٢١ لسنة ٢٠٠٨.

وهذه المادة تنص على ان (لمجلس النواب إقالة المحافظ بالأغلبية المطلقة بناء على اقتراح رئيس الوزراء لنفس الأسباب المذكورة أعلاه.) وتلك الأسباب محددة في القانون نفسه في الفقرة ثامنا /١ التي اعطت الصلاحية ذاتها لمجلس المحافظة. والتي نصت : "ويكون طلب الإقالة أو التوصية بها مستندا على احد الأسباب الحصرية الآتية :عدم النزاهة أو استغلال المنصب الوظيفي، أو التسبب في هدر المال العام، او فقدان احد شروط العضوية، او الإهمال أو التقصير المتعمدين في أداء الواجب والمسؤولية).

وبين المحافظ، ان نواباً ممثلين عن نينوى ومنشقين عن القائمة العراقية، لجأوا الى رئيس الوزراء للاستفادة من الصلاحيات القانونية الممنوحة له، بتحويل طلب إقالة المحافظ الى مجلس النواب، بعد ان عجز هؤلاء النواب عن الحصول على الأغلبية التي يقتضيها الدستور داخل المجلس.

وبحسب المحافظ، فإن النواب الموقعين على مقترح الاقالة هم كل من: "أحمد عبد الله الجبوري، جمعة المتيوتي، عبد الرحمن اللويزي، زهير الاعرجي، آمنة سعدي، مدركة الشوربجي، وأن أسماء ثلاثة آخرين وردت دون توقيع، هم عجيل الياور، ميساء الطائي، امين فرحان جيجو".

واوضح المحافظ : "ان رئيس الوزراء علل اقتراحه بتسبب محافظ نينوى بأضرار نتيجة مخالفاته الدستورية، واستغلاله لمنصبه، وإصراره على اجراء مباحثات مع حكومة اقليم كردستان حول التنقيب عن النفط في أراض داخل حدود محافظة نينوى خلافا لصلاحياته، اضافة الى امور اخرى"، وتساءل المحافظ عن ماهية الأمور الأخرى، وهل تتعلق بشأن سياسي او اقتصادي او قانوني.

وأكد النجيفي أن هذه المحاولة لإقالته ليست الاولى، وقد سبقتها محاولات أخر، وقال انه سيتعامل هذه المرة أيضاً مع الامر بهدوء. واستدرك " ولكن هذا لا يعني أبدا أننا يمكن أن نتخلى بسهولة عن حقوق أهلنا وناخبينا وان نعطيهم ما يريدون دون ان نمضي معهم في الشوط إلى آخره وفق القانون".

ويرى اثيل النجيفي أن السبب الحقيقي وراء طلب اقالته، هو جعل نينوى بعيدة ومغيبة عن الاستثمارات النفطية التي تحصل داخل حدودها الإدارية سواء العقود التي وقعها الاقليم او العقود التي توقعها الحكومة المركزية، لإبقاء محافظة نينوى في ضعفها وحاجتها إلى موارد الطاقة من منتجات نفطية وكهرباء واستثمارات.

وتابع يقول:" يبدو ان السيد رئيس الوزراء والنواب المؤيدين يودون الا تسأل محافظة نينوى عن هذه العقود النفطية الموقعة من الاقليم داخل حدود محافظة نينوى ولا تتدخل بهذا الامر وإنما تتركه كأحد أوراق التفاوض بين الحكومة المركزية والإقليم تستخدمه متى شاءت".

هذا وكشف المحافظ رداً على سؤال لمراسل المدى، عن رفضه لتفويض ضمني من مجلس محافظة نينوى للتفاوض مع اقليم كردستان حول العقود النفطية، وقال انه أصر على وجود قرار صريح لمجلس المحافظة بالتفويض للتحدث مع الاقليم بهذا الشأن "لأن هذا الامر يتحمل تعدد الاحتمالات والنوايا" على حد تعبيره.

ونفى المحافظ، الدخول في اية مفاوضات مع اقليم كردستان بشان العقود النفطية، وقال: لم نصل بعد الى مرحلة الاستفسار من الاقليم عن ماهية هذه العقود وأعدادها ووضعها وأسبابها.

علاوي: إيران وأميركا تدعمان المالكي

□ بغداد / المدى

اتهم رئيس كتلة العراقية النيابية إياد علاوي، الحكومة برئاسة نوري المالكي بعدم تأديتها دورا ايجابيا لإرساء معالم وعلاقات حقيقية بين العراق والكويت، داعياً الكويتيين الى أن يكون لديهم انفتاح وفهم ان مرحلة جديدة بدأت، يجب أن تقوم على الأخوة واحترام السيادة والمصالح المشتركة وعدم التدخل بالشأن الداخلي، مشددا على أن العراق اليوم بلد مهم وأساسي في المنطقة ، ومؤكدا على أن أمن المنطقة لا يقوم على عراق مثلوم، بل عراق مسالم قوي ديمقراطي تربطه بالجوار علاقات تقوم على المصالح واحترام السيادة .

وتحدث علاوي في حوار مع صحيفة الرأي الكويتية عن إجراءات عملية سحب الثقة عن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، متوقعا ان يتم الأمر خلال شهر من الآن للإعداد والتوجيه والاستجواب واتخاذ القرار ، متهما المالكي بالتفرد بالسلطة والقيام بخروق دستورية وانتهاكات لحقوق الانسان، موضحا ان عدم إدراك وشعور المالكي بالمسؤولية في خارجية لمن اذا كانت الولايات المتحدة وايران تدعمان المالكي؟

في حين اعتبر ان الحكم في العراق لا يعرف أين توجهاته السياسية، فهو لم يحدد موقفه من سوريا ولا من الكويت او السعودية او تركيا، ووصف الديمقراطية العراقية بالناشئة والجنينية، مشيراً الى وجود استفهامات كثيرة على الوضع القضائي، ومرجعاً الخلل في قضية نائب الرئيس طارق الهاشمي، لكونها لم تعالج عبر القنوات الرسمية القضائية والسياسية .

وأرجع علاوي تردي الوضع الأمني في العراق الى فشل الجهات الحكومية في إدارة الملف الأمني، اضافة الى وجود تنظيمات واسعة للقاعدة والخراب الذي شهده البلد إبان حكم صدام وتفكك الدولة بعد ذلك .

كركوك: مؤتمر لسحب الثقة عن رئيس الوزراء بمشاركة 150 رئيس عشيرة

□ كركوك /المدى

أعلن مصدر مطلع في محافظة كركوك، عن بدء مؤتمر امس السبت في المدينة لبحث قضية سحب الثقة عن الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي، بمشاركة ١٥٠ رئيس عشيرة من محافظات كركوك ونينوى وصلاح الدين.

وأفاد كريم فدعوس رئيس عشيرة اللهيب في كركوك لوكالة (أكانيوز) يوم امس ، أن "مؤتمرا لبحث قضية سحب الثقة من الحكومة المالكي بدأ امس أعماله في منزل أكرم زنكنة مسؤول مكتب كركوك لحركة الوفاق الوطني بزعامة إياد علاوي في المدينة، بمشاركة ١٥٠ رئيس عشيرة من محافظات (كركوك ونينوى وصلاح الدين).

وأضاف فدعوس أن "الهدف من عقد المؤتمر هو منح المشاركين أصواتهم إلى جبهة الساعين إلى سحب الثقة عن حكومة المالكي"، داعياً إلى "إقالة المالكي ورئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي من خلال القانون".

وشكل قادة سحب الثقة وهم زعيم ائتلاف العراقية إياد علاوي ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر عدة لجان في محاولة لسحب الثقة عن حكومة المالكي، فيما تتجه المساعي والأحداث نحو استجواب المالكي في مجلس النواب.

وكان الرئيس العراقي جلال طالباني قد رفض في وقت سابق تقديم طلب سحب الثقة عن حكومة المالكي إلى مجلس النواب. وطلب من خصوم الأخير عدم استفزازه وإلا فإنه سيقدم استقالته من رئاسة الجمهورية، وقال في رسالته الموجهة إلى جبهة اربيل إنه تسلم ١٦٠ صوتا وهو عدد غير كاف لعزل حكومة المالكي.

وكان رئيس إقليم كردستان قد أعلن مؤخراً إن لديه ١٧٠ صوتا لسحب الثقة من حكومة المالكي، لكن طالباني قال في رسالته إن هذا العدد "غير صحيح" وان العديد من النواب طلبوا حذف تواقيعهم.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون